الحدث

«تسويات» دمشق وريف حمص: عين العالم على درعا وإدلب

يبدو التسليم بانتهاء اتفاقات التسوية في كل من محيط دمشق وريف حمص الشمالي، من خلال تحوّل التصريحات الدولية نحو الحديث عن منطقتي درعا وإدلب، والتركيز على تجنيب تلك المناطق معارك متوقعة

أكدت الأمم المتحدة ضرورة منع المعارك في إدلب التي باتت «مكتظة بالنازحين» (أ ف ب)

تتواصل عمليات «تسوية الأوضاع» التي تشهدها منطقتا الغوطة الشرقية والقلمون الشرقي، لمن بقي من المسلحين والمدنيين، كجزء من اتفاقات التسوية الموقعة، فيما يتجه طوق دمشق الجنوبي بدوره ليكون محطة لمصالحات مماثلة، بمجرد انتهاء عمليات الإجلاء من بلدات ببيلا ويلدا وبيت سحم، وختام العمليات العسكرية ضد «داعش» في اليرموك والحجر الأسود. ريف حمص الشمالي سيكون بدوره على قائمة تلك التسويات، وقد يبقى ـ وفق المعطيات حتى الآن ـ عدد كبير من المسلحين ضمنه، من دون المغادرة إلى الشمال السوري. ومع اقتراب نهاية الوجود المسلح في محيط العاصمة دمشق ومناطق وسط البلاد وصولاً إلى ريف حماة الشمالي، تتجه الأنظار إلى كل من درعا وإدلب (ومحيطهما) باعتبارهما تضمّان خطوط التماس الوحيدة بين الجيش السوري والفصائل المسلحة، عدا الخطوط المشتركة مع «داعش» ومع مناطق الوجود الأميركي والتركي.

التصريحات الدولية والأممية بدأت منذ أكثر من شهر تركّز على منطقة إدلب، وضرورة تجنّب فتح معركة جديدة فيها، في ضوء ما قد تفضي إليه معركة كهذه على الصعيد الإنساني. وبالتوازي، تعمل تركيا على هيكلة المنطقة بما يتيح سحب فتيل الحرب المفترضة هناك، بدعوى قتال «هيئة تحرير الشام» المتوافق على تصنيفها إرهابية. وفي الجنوب، تبدو روسيا حريصة على ضبط إيقاع الجبهات هناك ضمن تعاون مشترك مع الولايات المتحدة والأردن، ولكنها في الوقت نفسه تضغط لحلّ ملف الوجود الأميركي في منطقة التنف، قرب مثلث الحدود السورية ـ الأردنية ـ العراقية، والترحيب بتنسيق سوري ـ أردني حول معبر نصيب ـ جابر الحدودي. وبدا لافتاً، خلال الأيام القليلة الماضية، تسجيل نشاط لسلاح الجو السوري على أطراف منطقة «تخفيض التصعيد» في الجنوب، حيث استهدفت غارات جوية أمس تل الحارة في ريف درعا الشمالي الغربي، وقبل أيام قليلة بلدة الحراك في الريف الشرقي للمحافظة، رغم أن خطوط التماس على الأرض ما زالت تشهد هدوءاً منذ مدة طويلة. وبالتوازي مع الحرص الروسي على صمود «التهدئة» في الجنوب، مرحلياً، كان لافتاً رفض الجانب الحكومي أيّ ترحيل للمسلحين نحو الجبهات الجنوبية. وكان آخر الفصائل التي فاوضت على هذا الأمر، هو «جيش الأبابيل» الناشط في بيت سحم وببيلا، والذي سيخرج بموجب الاتفاق الجاري، مع غيره من الفصائل، نحو الشمال. وخلال اليومين الماضيين، خرجت قافلتان مؤلفتان من نحو 45 حافلة ـ بشكل منفصل ـ من تلك المنطقة بمواكبة «الهلال الأحمر العربي السوري». ومن المقرر أن يستمر إجلاء المسلحين والمدنيين خلال اليومين المقبلين (السبت والأحد). وترافق نشاط عملية الإجلاء مع معارك عنيفة في منطقتي الحجر الأسود واليرموك المجاورتين، حيث يتقدم الجيش السوري على حساب «داعش».

وبعد حصار مسلحي التنظيم في جيبين منفصلين، وسّع الجيش سيطرته في منطقة الحجر الأسود واستعاد مجمع الدوائر الحكومية. ووفق المعطيات الميدانية، سوف يعمل الجيش على استعادة ما تبقى من كتل سكنية في قلب الحجر الأسود، ليتفرغ بعدها لتكثيف الضغط على ما تبقى في مخيم اليرموك. ورغم أن عمليات إجلاء المسلحين لم تبدأ حتى أمس (الجمعة) في ريف حمص الشمالي، فإن تسليم المسلّحين السلاح الثقيل إلى الجانب الحكومي ما زال مستمراً عبر معبر الدار الكبيرة. وحتى انتهاء تلك المرحلة، يفترض أن تكون لوائح الراغبين في المغادرة نحو الشمال قد اكتملت، ليصار إلى ترحيلهم والبدء بإجراءات «تسوية الأوضاع» للراغبين في البقاء، وعودة مؤسسات الدولة إلى المنطقة، كما فتح الطريق الدولي حمص ـ حماة. وفي ضوء وصول أعداد جديدة من المرحّلين إلى إدلب، من المسلحين والمدنيين، اعتبر المستشار الخاص للمبعوث الأممي، يان إيغلاند، أنه «لا يمكن أن تكون لدينا حرب في إدلب. أواصل قول ذلك الآن لروسيا ولإيران ولتركيا وللولايات المتحدة ولأي طرف قد يكون له تأثير». وحول الاتفاقات الأخيرة في محيط دمشق وريف حمص، رأى أنه «سيكون من الأفضل حمايتهم (المدنيين) حيث يوجدون، نظراً إلى أن إدلب باتت مكتظة بالنازحين الذين يقيمون في العراء وفي مخيمات مزدحمة أو في مراكز تجميع».

طائرات قتالية من الحاملة «هاري ترومان» نفذت طلعات فوق سوريا

تزامناً مع ما سبق، برز إعلان الجيش الأميركي أن مجموعة حاملة الطائرات «هاري ترومان» القتالية قد انضمت أول من أمس، إلى قوات «التحالف الدولي» الناشطة في العراق وسوريا ضمن «عملية العزم الصلب». وأفاد موقع «البحرية الأميركية» بأن طائرات حربية من المجموعة المتواجدة في شرقي البحر المتوسط نفّذت طلعات جوية فوق سوريا، من دون تحديد طبيعة تلك الطلعات أو موقعها.

وفي موازاة ما سبق، كشفت وزارة الدفاع الروسية ومصادر ديبلوماسية غربية أن وفد «منظمة حظر الأسلحة الكيميائية» قد أنهى عمله في مدينة دوما، وهو ما أكدته المنظمة في وقت لاحق. وقال المتحدث باسمها في بيان نشر على موقعها الرسمي، إن «مهمة جمع الحقائق في دوما اكتملت»، ناقلاً شكر «المدير العام لأعضاء فريق العمل على شجاعتهم ومهنيتهم». ولفت إلى أنه «تم تقديم العينات إلى مختبر المنظمة حيث سيتم تقسيمها ثم إرسالها إلى المختبرات المختصة... وقد يستغرق تحليل العينات ما لا يقل عن ثلاثة إلى أربعة أسابيع».

(الأخبار)

مصر قد تنشر قوات «في إطار آلية عربية»

القاهرة ــ الأخبار

في موازاة التوضيح الذي خرج عن وزارة الخارجية المصرية حول تصريحات الوزير سامح شكري، في شأن احتمال انتشار قوات مصرية في مناطق النفوذ الأميركي شرق سوريا، أشارت مصادر في الوزارة في حديث إلى «الأخبار» إلى أن طرح نشر القوات يهدف إلى وقف القتال بشكل كامل، على أن يكون القرار في إطار آلية عربية، وتشارك فيه مصر بالنصيب الأكبر من القوات على الأرض، وكذلك بالتخطيط العسكري والاستراتيجي، مع وجود صيغة دولية تضمن أن تكون القوات الموفدة مرحّباً بها من جميع الأطراف، ويكون عملها في إطار ضمان عدم تجدد الاشتباكات.

وأضاف المصدر أن الآلية ستكون من خلال الجامعة العربية أو مجلس الأمن، واستجابة لطلب أميركي، مشيراً إلى أن تشكيل هذه القوات سيتم بالتنسيق بين وزارات الخارجية ورؤساء أركان الجيوش ووزراء الدفاع في الدول العربية، على أن تكون نسب المشاركة متفاوتة، ويتم الاتفاق لاحقاً على جميع البنود الخاصة بها.

وحول مدى توافق هذه الخطوة مع الدستور المصري، قال المصدر إن مصر تشارك ضمن قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وفي حال الاستعانة بقوات حفظ سلام من الجيوش العربية، وهذا أمر مستبعد في هذا الموقف، لن تكون هناك مشكلة. وأشار إلى أن الإطار القانوني المتوقع التوافق عليه سيتضمن عرض الرئيس لهذه القضية على البرلمان للحصول على موافقته، ليكون القرار بإرسال قوات عسكرية في مهمات خارج الأراضي المصرية (في حال تمّ المضيّ به) هو الأول من نوعه منذ حرب الخليج الثانية.

(الأخبار)

العراق

موقف المرجعية «الانتخابي»

قلقٌ وهجومٌ وتهديد

حوى موقف المرجعية الدينية العليا أمس، ثلاث رسائل بارزة. في الأولى، أعربت عن انزعاجها من الواقع العراقيّ المعيش. فيما دعت المواطن في الثانية إلى التحلّي بوعي الاختيار، ومحدّدةً في الثالثة «معايير المرشح الصالح». وفي ما بين سطور تلك الرسائل «تهديد» مبطن بانتهاج مسلك جديد في التعاطي مع الشأن السياسي. قابَلَته القوى السياسية بالمسارعة إلى استثمار الخطاب وفق مصالحها، مُقدِّمةً ولاءها للمرجعية، ومُحيِّدةً نفسها عن أي اتهام

نور أيوب

قبل أسبوع من موعد إجراء الانتخابات النيابية في العراق (12 أيار المقبل)، قالت المرجعية الدينية العليا كلمتها في خطبة الجمعة أمس. من مدينة كربلاء، جنوبي بغداد، تولّى الأمين العام لـ«العتبة الحسينية»، عبد المهدي الكربلائي، مهمّة إعلان الموقف، وشرح مقولة «المُجرَّب لا يُجرَّب». غَلَبَ على الساسة والشارع العراقي ظنٌّ بأن المرجعية «ستسمّي الأشياء بأسمائها»، إلا أن بيان الأخيرة كان عكس التوقعات. جاء عاماً باعثاً على الكثير من التأويلات، ومتضمِّناً هجوماً «ناعماً» على المعنيين بالعملية الانتخابية. ولئن وُصفت الانتخابات المنتظر إجراؤها بـ«انتخابات القلق» بناءً على شكل التحالفات، فإن خطاب المرجعية أمس يُعبّر هو الآخر عن «قلق» المرجعية من العملية الانتخابية، بالنظر إلى فشل التجارب السابقة في تحقيق ما كان يصبو إليه العراقيون من «أمن واستقرار وحياة كريمة»، و«هو ما يلاحظ ـ بصورة أو بأخرى ـ في الانتخابات الحالية أيضاً» بحسب ما جاء في كلمة المرجعية، التي أمِلت أن «يُصحَّح مسار الحكم ومؤسسات الدولة من خلال تضافر جهود أبناء البلد، واستخدامهم سائر الأساليب القانونية المتاحة».

بيّنت المرجعية أوجه «قلقها»، من خلال تناولها عدة شروط ـ لا يمكن ـ بحسبها ـ للمسار الانتخابي أن يؤدي إلى «نتائج مرضية» من دونها:

1- «القانون الانتخابي العادل، الذي يرعى حرمة أصوات الناخبين، ولا يسمح بالالتفاف عليها». في هذا الإطار، تعرب المرجعية عن انزعاجها من القانون الحالي؛ إذ إنها تأمل بأكبر قدر ممكن من التمثيل الشعبي تحت قبة البرلمان، والقانون الداعم لـ«الكتل الكبيرة» لا يخدم هذا التوجّه.

2- «أن يكون تنافس القوائم الانتخابية على برامج اقتصادية، وتعليمية، وخدمية قابلة للتنفيذ»، وهو البرنامج الذي تفتقده معظم التحالفات، التي ارتكزت خطاباتها وفق كلمة المرجعية على «الشخصنة، والشحن القومي أو الطائفي، والمزايدات الإعلامية».

3- «التدخل الخارجي في أمر الانتخابات، سواءً بالدعم المالي أو غيره...». في هذا الصدد، تأسف المرجعية لحجم التدخلات الخارجية، غربيةً كانت أو شرقية، ليس فقط على الصعيد المالي، بل في ما يتصل بشكل التحالفات وتركيبتها وما سينتج منها.

4- «وعي الناخبين لقيمة أصواتهم، ودورها المهم في رسم مستقبل البلد»، بناءً على التجارب السابقة، وبالتالي ضرورة «عدم منح أصواتهم لأناس غير مؤهلين إزاء ثمن بخس، ولا اتّباعاً للأهواء والعواطف، أو رعاية للمصالح الشخصية، أو النزعات القبلية أو نحوها».

«الانتخاب الواعي»

اللافت أمس كان «النقطة الثانية» من خطبة المرجعية، والمتمثلة في تأكيد أن «المشاركة في هذه الانتخابات حقٌّ لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية، وليس هناك ما يُلزمه بممارسة هذا الحق إلا ما يقتنع هو به». تاريخياً، حثّت المرجعية على ضرورة المشاركة في أي استحقاق انتخابي، أما اليوم فإن «التخيير» في المشاركة يشي بأن نهجاً جديداً تتبعه المرجعية في تعاطيها مع الشأن السياسي، الأمر الذي يقود إلى السؤال الآتي: هل ستكتفي المرجعية مستقبلاً بمراقبة المشهد السياسي، وتحصر دورها في الشأن الحوزوي؟

في إجابتها عن هذا السؤال، تلفت مصادر مطلعة على أجواء النجف إلى أن معظم القوى السياسية «مصرّة على عدم الاكتراث، ما دفع بالمرجعية إلى صدّ بابها أمام الساسة والمسؤولين لأدائهم السيئ، وإصرارهم على ذلك، من دون أن يصحّحوا أي سلوك بإمكانه إعادة المياه إلى مجاريها». لكن، وعلى الرغم من ذلك، فإن المرجعية نبّهت إلى أن «التخلّي عن ممارسة الحق الانتخابي يمنح فرصة إضافية لآخرين قد يكونون بعيدين جداً عن تطلعات (العراقيين) للفوز بالمقاعد البرلمانية». ومن هنا، تركت الخيار للمواطن في «المشاركة أو عدمها، باعتباره وحده مسؤولاً عن كل تقدير»، وهي بذلك أعادت الكرة إلى ملعب المواطن، المسؤول الأول والأخير عن بقاء الوجوه نفسها في الحكم. وتبرز أهمية هذه الخطوة في كون المرجعية، وفقاً لمقرّبين منها، تتطلع إلى «إرساء مفهوم الدولة المدنية الساعية لخدمة المواطن، بمعزل عن الانتماءات الدينية»، بما يسمح تالياً بتشكّل «وعي جمعي مرتكز على إرادة التغيير الشعبية لا على إرادة الدعوة الدينية، يتيح أمام الشعب فرصة تغيير الطبقة الحاكمة، من خلال صناديق الاقتراع والاختيار الصحيح».

تتطلّع المرجعية وفقاً لمقرّبين منها إلى «إرساء مفهوم الدولة المدنية الساعية لخدمة المواطن»

«المُجرَّب لا يجرّب»

في النقطة الثالثة، أكّدت المرجعية «وقوفها على مسافة واحدة من جميع المرشحين، ومن كافة اللوائح الانتخابية، بمعنى أنها لا تساند أي شخص أو جهة أو لائحة على الإطلاق»، تاركةً الأمر كله لـ«اقتناع الناخبين وما تستقر عليه آراؤهم بعد الفحص والتمحيص». موقفٌ كان متوقعاً، إلا أن دلالاته لم تقتصر على طرف دون آخر. فقد رفضت المرجعية «استغلال عنوانها، أو أيّ عنوان آخر يحظى بمكانة خاصة في نفوس العراقيين للحصول على مكاسب انتخابية»، مشددة على أنها «لن تسمح لأي شخص أو جهة باستغلال ذلك»، وهو ما أحاله البعض على الساسة الذين «يزجّون» باسم المرجعية تحت عناوين شتى من قبيل: «الشهداء وتلبية فتوى الجهاد الدفاعي»، «مكافحة الفساد»، «النصر وإعادة الإعمار».

كذلك، وعلى الرغم من أن المرجعية لم تورد في خطبتها الثانية (السياسية) «مقوّمات القيادة والإصلاح»، إلا أنها حصرتها في الخطبة الأولى (الدينية) بـ«الأنبياء والأئمة والمراجع»، وهو ما فُسّر انزعاجاً من بعض الخطابات والشعارات المرفوعة.

وفي الختام، دعت المرجعية المواطن إلى «الاطلاع على المسيرة العملية للمرشحين ورؤساء قوائمهم»، لا سيّما مَن كان منهم في مواقع المسؤولية في الدورات السابقة، في إشارة إلى الطبقة الحاكمة منذ 2005 حتى اليوم، لـ«تفادي الوقوع في شِباك المخادعين من الفاشلين والفاسدين، من المجرَّبين أو غيرهم»، في موقف أوَّله البعض على أنه رفضٌ ضمني لعودة «حزب الدعوة الإسلامية» إلى الحكم بجناحيه.

«أكدت المرجعية «وقوفها على مسافة واحدة من جميع المرشحين ومن كافة اللوائح الانتخابية (أ ف ب)

اليمن

«إشكال سقطرى» نحو التصعيد: الإمارات تهدّد... والسعودية تحاول الاحتواء

باستثناء اللقاء الذي جمع، مساء أمس، رئيس حكومة «الشرعية»، أحمد عبيد بن دغر، بلجنة الوساطة السعودية التي أُرسلت إلى سقطرى، لا شيء يشي بانتهاء الإشكال المندلع حديثاً بين حكومة بن دغر والإمارات، والذي يمكن أن يتحول إلى أزمة جديدة تضاف إلى «أزمة يناير»، في ظل تراشق الاتهامات والتهديدات المتبادلة

يبدو أن أزمة جديدة تتهدّد صفوف تحالف العدوان على اليمن، بعدما تمكّن من تطويق ذيول الاشتباكات التي اندلعت بين حلفائه المحليين في مدينة عدن، أواخر شهر كانون الثاني/ يناير الماضي. هذا ما أوحى به، أمس، تصاعد التوتر بين «الشرعية» والإمارات على خلفية زيارة رئيس حكومة عبد ربه منصور هادي، أحمد عبيد بن دغر، إلى جزيرة سقطرى. تصاعدٌ قابله استمرار تحركات المبعوث الأممي الجديد، مارتن غريفيث، على خطّ حلحلة المسار السياسي، في وقت أفيد فيه عن تأجيل زيارته التي كانت مقرَّرة اليوم إلى صنعاء.

واستدعت حالة التوتر التي سادت سقطرى خلال الساعات الماضية عقب قيام القوات الإماراتية بالسيطرة على مطار مدينة حديبو، مركز الأرخبيل، وميناءها، تشكيل لجنة وساطة سعودية سرعان ما توجّهت إلى المحافظة لحلّ الإشكال. لكن المفاجأة أن الإماراتيين عمدوا إلى منع محافظ المحافظة، رمزي محروس، وقائد «اللواء الأول - مشاة بحري»، محمد علي الصوفي، من دخول المطار لاستقبال اللجنة (قبل أن يُسمح لاحقاً لمحروس بحضور اللقاء الذي جمع بن دغر بها). خطوةٌ أنبأت بإصرار الإمارات على «طرد» حكومة بن دغر، الذي سُجّل آخر ظهور له أمس مؤدّياً صلاة الجمعة في أحد مساجد سقطرى.

تركّزت لقاءات تونس على طبيعة المرحلة الانتقالية المنتظرة

وما عزّز الحديث عن ذلك الإصرار التصريحات التي أدلى بها وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي، أنور قرقاش، والتي تضمّنت هجوماً مبطناً على «الشرعية»؛ إذ غرّد على «تويتر» قائلاً: «اكتشف البعض جزيرة سقطرى مؤخراً، ومن باب الطعن في التحالف العربي والإمارات»، مكرّراً زعمه أن «لنا علاقات تاريخية وأسرية مع سقطرى وأهلها»، مضيفاً «(أننا) سندعمهم في استقرارهم وطبابتهم وتعليمهم ومعيشتهم». وترافقت تصريحات قرقاش مع انتقادات وجّهتها وسائل إعلام إماراتية شبه رسمية إلى «بعض أطراف الحكومة الشرعية من الإخوان (الذين) انضموا مؤخراً إلى حملات تشويه (صورة) التحالف». وفي هذا الإطار، نقل موقع «إرم نيوز» الإماراتي عمّا سمّاها «مصادر حكومية يمنية» قولها إن «المزاعم والحملات المغرضة» التي تستهدف «جهود الإمارات في سقطرى تقف وراءها بوضوح الأذرع الإعلامية القطرية والإيرانية».

بن دغر أثناء حضوره مهرجاناً في محافظة سقطرى (سبأنيو)

وإذا كانت ردود الفعل الإماراتية، السياسية والإعلامية والعملياتية، تشي باعتبار أبو ظبي الأرخبيل الواقع على المحيط الهندي جزءاً من «منطقتها الخضراء» التي يُحظر الاقتراب منها، فإن شحّ الأنباء الواردة من سقطرى وتضارب المتوافر منها يُصعِّبان التنبؤ بما سيؤول إليه الإشكال الأخير. لكن المؤكد أن أشباح أزمة جديدة تخيّم بظلالها على جبهة «التحالف»، في ظل معلومات غير مؤكدة عن «حجز» إماراتي على بن دغر ووزرائه في سقطرى، توازياً مع حالة استنفار تسود القوات الموالية لـ«المجلس الانتقالي الجنوبي» المحسوب على الإمارات. واللافت أن تلك المعلومات تواردت في وقت ارتفع فيه سقف التراشق حول مصير سقطرى بين الإمارات و«الشرعية»، التي لوّح وزير الشباب والرياضة في الحكومة التابعة لها، نايف البكري، أمس، بأن «اليمنيين سيصونون أرضهم وجزرهم وسواحلهم، ولن يفرطوا بذرة تراب واحدة».

هذا التراشق صاحبه سجال من نوع آخر بين وجوه «المجلس الانتقالي» وبين «الائتلاف الوطني الجنوبي» حديث الولادة، والذي رأت فيه بعض قيادات الأول خطوة من باب «المناكفات». واعتبر عضو هيئة رئاسة «الانتقالي»، علي الكثيري، أن تشكيل «الائتلاف» يراد منه «النيل من الانتقالي وتزوير إرادة أبناء الجنوب». لكن هذه الرؤية لا يبدو أنها تلقى أصداءً لدى المبعوث الأممي، الذي يصرّ على الالتقاء بممثلي مختلف المكونات الجنوبية، وآخرهم رئيس «المكتب السياسي للحراك الثوري»، فادي باعوم، الذي اجتمع به في العاصمة العمانية مسقط، حيث بحثا «السبل الكفيلة بإعادة إطلاق المفاوضات».

مبحثٌ كان غريفيث يأمل أن يتناوله في زيارة له قُرِّرت اليوم إلى العاصمة اليمنية إثر تأجيلها أسبوعاً بسبب مراسم تشييع الرئيس الشهيد صالح الصماد السبت الماضي، إلا أن سلطات صنعاء طلبت منه إرجاء زيارته مرة ثانية بعدما بدا لها أنها ستتجاوز حدود التعزية بالصماد في وقت لا تجده «أنصار الله» مناسباً لتشغيل جميع خطوط التفاوض، بحسب ما تفيد به مصادر الحركة. ومع ذلك، لم يَحُل هذا التحفظ من دون الاجتماع بممثل «أنصار الله»، الناطق باسم الحركة، محمد عبد السلام، في مسقط، توازياً مع استمرار المشاورات التحضيرية في غير عاصمة، والتي كانت آخرها الجلسات التشاورية التي انعقدت في تونس.

ووفقاً للإعلامي اليمني المقرب من «أنصار الله»، طالب الحسني، والذي حضر تلك المشاورات، فإن لقاءات تونس تركزت على طبيعة المرحلة الانتقالية المنتظرة في اليمن، لا سيما في ما يتصل بالجانب العسكري الذي يُفترض أن «يستوعب المتغيرات التي أفرزتها الحرب»، لكن الجمود في الملف السياسي يعرقل، بحسب حديث الحسني إلى «الأخبار»، الانتقال إلى الملفين العسكري والإنساني.

أما الباحث المقرب من «المجلس الانتقالي»، فضل الربيعي، فاعتبر، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «حل التشكيلات العسكرية المتواجدة في الجنوب لا يمكن أن يتحقق من دون تسوية سياسية عادلة»، في حين كشف نائب رئيس «مؤتمر حضرموت الجامع»، أبو بكر السري، أن «المبعوث الأممي يرتّب لجلسات أخرى موضوعها وقف إطلاق النار ونزع الأسلحة».

(الأخبار)